1.7 الإعتبارات المتعلقة بالإنصاف

غالبًا ما تؤثر التحديات على بعض الفئات المجتمعية بشكل غير منصف. قد تختلف منافع، أضرار وتكاليف الخيارات المتخذة لمواجهة التحديات بحسب كل فئة. كما تختلف اعتبارات المتخذة عند التطبيق بحسب كل فئة. قد تطرح عملية التقييم الأسئلة حول ما الإجراءات الناجحة، ضمن أي فئة، وتحت أيّة ظروف.

وتختلف أيضًا كيفية عرض الأدلة العلمية حول التحديات المطروحة بحسب كل فئة، بناءً على إطارها التاريخي والاجتماعي والثقافي.

إحدى الطرق لتحديد الفئات التي تحتاج الى اهتمام خاص هي اتّباع إطار عمل PROGRESS-Plus (13). PROGRESS هو اختصار للأحرف الأولى للطرق الثمانية المذكورة أدناه والتي يمكن استعمالها لوصف الفئات:
ومن عناصر التوصيف الأخرى، الوصول الى معلومات موثوقة والهجرة والتوجه الجنسي

- **P** مكان الإقامة (مثلاً، سكّان الأرياف والمناطق النائية)
- **R** العرق، الثقافة واللغة (مثلاً، السكان الأصليون والأقليات العرقية، والمجموعات الثقافية واللغوية داخل البلد)
- **O** المهنة وخبرات سوق العمل العامة (مثلاً، تلك المدرجة ضمن ترتيبات العمل غير الرسمية أو غير المستقرة)
- **G** الجندر والجنس
- **R** الديانة (مثلاً، المسيحية، الإسلام وطوائفهم)
- **E** المستوى التعليمي (مثلاً، معرفة قراءة وكتابة الأعداد)
- **S** الوضع الإجتماعي والإقتصادي (مثلاً، السكان المحرومون اقتصادياً)
- **S** رأس المال الإجتماعي / الإقصاء الإجتماعي

وتشير Plus الى:

- **+** الخصائص الشخصية المرتبطة بالتمييز (مثلاً، العمر، الإحتياجات الخاصة)
- **+** خصائص المرتبط بالعلاقات (مثلاً، آباء مدخنون، الفصل من المدرسة)
- **+** العلاقات التي تعتمد على الوقت (مثلاً، مغادرة المستشفى، وحالات أخرى قد يكون فيها الشخص في وضع غير مؤات بشكل مؤقت).

ومن عناصر التوصيف الأخرى، الوصول الى معلومات موثوقة والهجرة والتوجه الجنسي

كما سنذكر لاحقاً في الفصل 4، يعتمد تجميع الأدلة العلمية على عملية منهجية وشفافة لتحديد واختيار وتقييم وتوليف النتائج من جميع الدراسات التي تجيب على السؤال عينه. يهدف تجميع الأدلة إلى الوصول إلى فهم شامل لما كل الإجابات المعروفة عن السؤال المطروح، من ضمنها، كيفية اختلاف هذه الإجابات بحسب الفئات (مثلاً، المجتمعات العنصرية التي تعيش في أحياء ذات مستوى اجتماعي-اقتصادي منخفض، أو كبار السن المعزولين اجتماعياً الذين يعيشون في المجتمعات الريفية).

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

لذلك، أضيفت قدحوالة الودلا لـ اخذ لمك، فـيللكتلاو ربراضلاأو عفلمنلا نـم نـدلبلا صـصـص تـفلتد-91، اخيوفك ئحقلجلا ةباجتلاإس عمّ،)قـلاغرات الإتء فلمنزل أثنك في البقلا نـم مكنواتيـ مـلـ نـيذلا("نـويسالأس نـولماعلا" نـاك ، عفتمرلا لـمدخلات اذ نـدلبلعض اب في نـم يـ نـاعتـ ةينصرع تـامعتجم نـم ،رجة لـاأعدفوم ةيضرم ةزاجإب نـعـ تّمتيـ ر، لـاجة لـاأضفخنم فـئاظو لـات في يـماعلء لسنلا نـم ا بّلاغ عليحش في أيعلى الفة لاضـ لإباب حجر؛لة اينلكمإ عمنتـ ةقيطرب ،حداجلاأو لهلافطأ عم قريغص لـزلنم نـقطتو ،زييمتلاو راعلمة اصو لـا عمّلا نـم ديعدلفقد ا ،لـمدخلة اضفخنم نـدلبلعض اب ظة. في يـتمكلت لـايفشتسملاو ةماعلا لـنقلا لـئلوسب ةمدزم ،ةيرضح لـمع فـقوت امندع مهراق ىـلإ نـامأب ةدعولا نـم مكنواتيـ مـلـ ،هنيعـ تـقولفي او ،ملعلا ق لـاغرات الإتء فاأثتـ مهفئاظو نـيرجاملهلا ىـلع علبقلا نـيب - ةقوثوم تـامولعم ىـلإ لـوصولا نود ا بّلاغ - اوراتخي نأ نـيالآخر نـيرجاملهلل العملى الع ناك .ملعلا لـنقلظمة انأ ةياعرلقي التل عّنابم مهراق ىـلإ ةدعولاو نـمدلفي ا لـعملبر في اكل ألمتحاد ،ىـوعدلاب ةباصإ لـا ةضرع لـقأ هيف نـونكويس يذلا نـامكلا لـمدخلعة افتمرلا نـدلبلا سعكب ،رأيثك لـمدخلة اضفخمنلا نـدلبلى الا حاقللول اصو خرأتو .ديدش ضمرب بوايصا أذإ ةيصحلا.

كما سنذكر لاحقاً أيضاً في الفصل 4، يمكن للسياق المحلي أن يحدد كيفية النظر الى الأدلة العلمية من قبل المجتمعات العنصرية والنساء، من بين فئات مجتمعية أخرى (النظر الى **القسم 4.9**). تحدد السياقات، بالإضافة إلى الحقوق المميزة للسكان الأصليين وطرق المعرفة الخاصة بهم، أن تحدد كيف يتلقى ويرى السكان الأصليون الأدلة العلمية (النظر الى **القسم 4.10**).

صنّاع السياسات الحكومية, ديفيد هالبرن

هو مستشار سياسة موثوق به يقدم تجارب رسميّة وأفكار سلوكيّة للحكومات، أوّلا في المملكة المتحدة والآن في العديد من البلدان·

تتمثّل الأفكار الرئيسة بالنسبة لي بـ: 1) حجم "اللّحاق" اللازم للقطاعات الأخرى إذا كان لها أن تصل إلى مكان القطاع الصحي في جميع جوانب إنتاج الأدلة العلمية ومشاركتها واستخدامها. 2) الحاجة إلى آليّة عالمية لكي تشترك الحكومات في تقديم توليفات الأدلة العلمية - خصوصًا لاجتناب الازدواجية - ولكي تستجيب مجموعة من المنتجين العالميّين من أصحاب المصلحة العامة بمنتجات أدلة علمية عالية الجودة وفي الوقت المناسب.

3) الحاجة تكمن في بناء "قدرة استيعابية" في الحكومات والهيئات المهنية. أنا متلهّف وشغوف أيضًا لهذه النّقاط.

في النقطة الأولى، نحن بحاجة إلى الكشف عن هشاشة قاعدة الأدلة العلمية لدينا في العديد من المجالات، ولكن للتّأكيد أكثر ما يمكن أن يحدث عندما نقوم ببنائها. يوضّح فيروس كورونا المستجدّ كوفيد-19 كلا الجانبين من تقدّم سريع ولا يُصدّق في بعض المجالات، كما يوضّح أيضًا بعض الثّغرات الخطيرة. وهذا يُعِدّ **توصيتنا رقم 2** الّتي مفادها أنّه ينبغي لنا جميعًا أن نولي الاهتمام عند تقديم ادّعاءٍ مّا، وكذلك أن نسأل عن نوعية الأدلة العلمية الّتي يستند إليها الادّعاء ومدى قابليتها للتطبيق. طلب الأفضل!

وبالانتقال إلى النقطة الثّانية، نحتاج إلى "إخراج" الأسئلة الّتي ينبغي أن تجد لها الإدارات الحكومية أجوبة ولكنها لا تعرفها - أو نقولها بطريقة أخرى، نحن بحاجة إلى تحديد مجالات السياسة والممارسة "القائمة على أساسٍ واهٍ". لقد حقّقنا شيئًا من النّجاح في هذا الأمر في المملكة المتحدة فيما نسمّيه "المجالات ذات الاهتمام البحثي". إنّ الأسئلة التي طرحتها الإدارات الحكومية من شأنها الآن أن تساعد في تشكيل جدول أعمال تمويل الأبحاث في المملكة المتحدة للبحث والابتكار (ثمانية مليارات جنيه إسترليني سنويًّا). ويرتبط ذلك **بتوصيتنا رقم 5** حول جعل أنظمة دعم الأدلة العلمية الحكومية مناسبة أكثر للهدف. ونحتاج أيضًا إلى آليّة تنسيق عالمية للرّد على هذه الأسئلة عن طريق توليد الأدلة العلمية وتوليفها ومشاركتها. وسوف نسمّيها شبكة عالمية من "مراكز العمل" (لتوسيع ما لدينا بالفعل في المملكة المتحدة، ولكن قد ترغب بلدان أخرى في استخدام اسم مختلف للشّبكة. يمكن للشّبكة العالمية أن تساعد في معالجة التّفاوت في التّغطية ونوعيّة الأدلة العلمية المتاحة، وكذلك الازدواجية غير الضرورية التي نراها الآن مع قيام كلّ بلد بعمله الخاصّ (أو الاستفادة المجّانية من استثمارات الآخرين). ويرتبط ذلك **بتوصيتنا رقم 24** الموجّهة إلى المؤسّسين.

وتقودني النقطة الأخيرة إلى ضعف المؤسسات التي يعتقد الناس أنّها تقدّم المشورة النّهائية في مجال السياسة. والحقيقة الصّادمة هي أنّنا عبر مساحات واسعة من السّياسة والممارسة نتعثّر في الظّلام. إنّ التقييمات القويّة نادرة. وفي الوقت نفسه، إنّ صناع السياسات معرّضون للثّقة المفرطة. وتُعتبر الأدلّة التّقنية مثل كتاب ماجينتا في المملكة المتحدة عن تصميم التقييمات والكتاب الأخضر عن كيفيّة تقدير وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع نقطة انطلاق جيّدة. ونحتاج إلى فريق عمل لدعم الأدلّة العلمية وشراكات مناسبة أكثر للهدف، ومستشارين علميّين وهيئات استشاريّة في الحكومة (**التّوصيات رقم 8-6**)، وكذلك التّحسينات المتعلّقة بالهيئات المهنيّة (**التّوصية رقم 12**). إنّ بناء السّعة في التقييم، مثل فريق العمل الجديد المعني بالتقييم في المملكة المتحدة، هو ذو أهمّية خاصّة كتحفيز الاقتصاد لبناء الأدلّة العلمية جنبًا إلى جنب مع السّعة للاستفادة منها. أودّ أنْ أشهد يومًا نقوم فيه باختيار كبار مستشاري السياسة واختبارهم بشكل دوري والمقارنة فيما بينهم على الصّعيد العالمي بناءً على قدرتهم على فهم الأدلة العلمية واستعمالها. ويجمع تقرير لجنة الأدلة العلمية هذه الأفكار معًا، إلى جانب الكثير من الإرشادات.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**